بيان

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيه

السيد سعد سلطان العجمي

سكرتير ثالث

أمام

اللجنة السادسة (القانونية)

{ البند 82 }: سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي:

مقر الأمم المتحدة ـ نيويورك

الجمعة الموافق 10 أكتوبر 2014

المراجعة بعد الالقاء

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

يسر وفد بلادي التقدم بخالص الشكر للأمين العام على تقريره السنوي بشأن تعزيز أنشطة الامم المتحدة في مجال سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي والوارد في الوثيقة رقم A/69/181 ، كما أود تأكيد دعم وفد بلادي لكافة التدابير المتخذة لتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق بسيادة القانون .

السيد الرئيس ،،،

لقد تطرق تقرير الامين العام في مبدأ سيادة القانون الى النظم القانونية والاصلاح القانوني حيث تمثل النظم القانونية التي تتمتع بالاستقلالية والفاعلية والكفاءة العمود الفقري لسيادة القانون ، اذ انها تتيح إمكانية إستخدام الوسائل المشروعة لحل النزاعات بالطرق السلمية ، وفي هذا الاطار فإن دولة الكويت تؤكد على ضرورة العمل بما جاء في تقرير الامين العام لضمان قيام مجتمع دولي ينعم بالسلم والامن الدوليين ولكي تحقق العدالة المؤدية الى التنمية الشاملة والمستدامة للجميع والذي بدورة يرسخ الركائز الاساسية الثلاث الأمم المتحدة: السلام والامن وحقوق الانسان والتنمية .

السيد الرئيس ،،،

على الصعيد الوطني فقد كانت دولة الكويت سباقة في تطبيق مبدأ سيادة القانون منذ نشأتها وحتى وقتنا الحاضر في ظل التقسيم واضح للسلطات الاساسية في الدولة وهي السلطة التشريعية ممثلة من الشعب في مجلس الامة والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية مع استقلال السلطة القضائية في عملها وذلك اعمالا لمبدا الفصل بين السلطات وهذا ما جاء في دستور الكويت عام 1961، والذي رسخ بدورة دولة المؤسسات ووضع دولة الكويت كنموذج للديمقراطية وارسى ركائز الحريات والحقوق المدنية للمواطنين .

السيد الرئيس،،

أما على الصعيد الدولي فإن مبدأ سيادة القانون يجب ان يقوم على الفهم المشترك للدول الاعضاء لهذا المبدأ وتطبيقة من خلال احترام المواثيق والاتفاقيات والاعراف الدولية، وعلى ان يتم حل النزاعات الدولية من خلال التسويات السلمية او اللجوء الى المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية و المحكمة الجنائية الدولية .

السيد الرئيس ،،،

إن الصراع العربي – الاسرائيلي لم يعد صراعا على ارض بل هو صراع على البقاء فما تقوم به اسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي والاعراف الدولية والانسانية من خلال الضربات العسكرية الممنهجة على قطاع غزة في العملية التي أطلق عليها الجرف الصامد في الثامن من يوليو هذا العام والذي راح ضحيتها أكثر من 2100 فلسطيني منهم 530

طفل و فرضها لحصار غير قانوني على قطاع غزة وجعلها سجن لمن لا ذنب لهم الا انهم يريدون الحياة وغيرها من عمليات الاستيطان غير المشروعة وتهويد القدس ما هي الا انتهاكات صارخة لمبدأ سيادة القانون والقانون الدولي الانساني، حيث نطالب في هذا الصدد ان يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته الدولية وإلزام اسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس ،،،

ان العالم يشهد تنامي ظاهرة الارهاب، وما جاء به تقرير الامين العام في الفقرتين 45 -46 في ضرورة إعطاء الاولوية لدعم جهود الدول الاعضاء الرامي الى منع الارهاب ومكافحته يحتم على المجتمع الدولي بذل كافة الجهود المتاحة للعمل على مكافحة هذه الآفة المهددة للسلم والأمن الدوليين، وفي هذا الصدد فإن دولة الكويت بدورها تشدد على ماجاء في تقرير الامين العام وترحب بنتائج الاجتماع رفيع المستوى لمجلس الامن حول الارهاب ومنع تدفق المقاتلين الاجانب، والذي تمخض عنه اعتماد القرار 2178 والذي صدر عن المجلس في بتاريخ 24 سبتمبر 2014 .

السيد الرئيس ،،،

ختاما ،،، تجدد دولة الكويت على مواقفها الثابتة والراسخة في التمسك بمبادئ وميثاق الامم المتحدة ودعمه الكامل لجهود الامم المتحدة في تعزيز نشر القانون الدولي ومبدأ سيادة القانون والذي بدوره سيعمد على الدفع قدماً بكافة الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في الوصول إلى عالم يسوده الأمن والإستقرار والتمسك بمبادئ القانون الدولي وبما يكفل مناخاً مناسباً لعالم أفضل .

وشكراً سيادة الرئيس